هيبة الحاكم مقابل الدولة في التراث السياسي الإسلامي

بحث في التأسيس والاستمرارية

Governor versus State prestige in Islamic political heritag
Research in Foundation and Continuity

عبد القادر سعيد عبيكشي

جامعة الجزائر 3 ، abikchisaid@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/08/11 تاريخ القبول: 2022/09/18 تاريخ النشر: 2022/10/08

ملخص

تناقش الدراسة فكرة الحاكم في التراث السياسي لدى المسلمين الذي يسعى إلى أن يصطنع الشرعية التي تحفظ له البقاء والإبقاء على الخيار والتوجه والمكانة، ويحدد المشروعية (الدينية، المالية، الأمنية، الخارجية...) التي تحفظ له موقعه المتقدم على الأمة وعلى المناهض الرافض للمؤسسة الحاكمة التي يتولاها. فالحاكم هنا يحمي خياراته السياسية بمنطق الشخص الأوحد والفكر الواحد المستمر في أرجاء الدولة وثنايا التصرف السياسي. كل هذا جعل من الحفاظ على هيبة وأبهة المؤسسة الحاكمة (الملك/ الحاكم) والاعتناء بمجموع مدركاتها وتجلياتها المحسوسة والمعرفية ، منطلق التفكير السياسي في العديد من مصنفات التراث لدى مفكري السياسة المسلمين، بل وجاوز الأثر أن امتد من تجربة إنسانية إلى تطويع وتنزيل للنصوص الإسلامية (قرآن وسنة) على حملها هذا المحمل النهائي في نظرهم.

كلمات مفتاحية: التراث السياسي، الحاكم، الدولة، الشرعية.

Abstract:

The Governor in the political heritage of Muslims seeks to manufacture the legitimacy that preserves his survival and to maintain the choice, orientation and status, and determines the legitimacy (religious, financial, security, foreign...) s position against the nation and against the rejection of its ruling institution. The Governor here protects his political choices with one person's logic, one's persistent thinking throughout the State and the corners of political behaviour. All this has made it possible to preserve the prestige and pomp of the ruling institution (King/Governor) and take care of its total perceptions and perceived and cognitive manifestations, based on political thinking in many works of heritage among Muslim policy thinkers, and has even gone beyond the effect of a humanitarian experience to adapt and download Islamic texts (Quran and Sunna) to carry this final bearing in their views

Keywords: Political Heritage, Governor, State, Legality.

مقدمة

اشتهر في كثير من نصوص التراث السياسي لدى المسلمين قاعدة رئيسية تقول : (اعلم أن الدين لا يستقيم، والشرع لا يحفظ إلا بالسلطان)، وفي هذا إقرار تام بمحورية الحاكم في فهم السياسي، وفي مرتبته المحفوظة نصا وممارسة، وهو يعلو فوق كل تصرف وفوق كل تنظيم وهيلكية في الدولة، ولا تطاله أعين الشعب ولا تحكمه ما يحكمهم من رغبات وخيارات ومواقف، فالحاكم منتهى الخيار السياسي ومرجعية نهائية في التدبير والعطاء والإحتواء.

الحاكم في التراث السياسي لدى المسلمين يسعى إلى أن يصطنع الشرعية التي تحفظ له البقاء و الإبقاء على الخيار والتوجه والمكانة، ويحدد المشروعية (الدينية، المالية، الأمنية، الخارجية ...) التي تحفظ له موقعه المتقدم على الأمة وعلى المناهض الرافض للمؤسسة الحاكمة التي يتولاها. فالحاكم هنا يحمي خياراته السياسية بمنطق الشخص الأوحد والفكر الواحد المستمر في أرجاء الدولة وثنايا التصرف السياسي.

كل هذا جعل من الحفاظ على هيبة وأبهة المؤسسة الحاكمة (الملك/ الحاكم) والاعتناء بمجموع مدركاتها وتجلياتها المحسوسة والمعرفية ، منطلق التفكير السياسي في العديد من مصنفات التراث لدى مفكري السياسة المسلمين، بل وجاوز الأثر أن امتد من تجربة إنسانية إلى تطويع وتنزيل للنصوص الإسلامية (قرآن وسنة) على حملها هذا المحمل النهائي في نظرهم.

بتفحص هذه النصوص التراثية السياسية والوقوف على ما تضمنته من إلزام بحماية وإطاعة وما يرادفها من قهر واستبداد، تقف القراءة المعاصرة للتراث السياسي لدى مفكري الإسلام، أن هذا التصور التراثي لم يغب وبقي حضوره مستمرا في ممراسة السلطة السياسية اليوم وإن اختلفت المظاهر والمشاهد والمراسم . وهو ما يجعل فهم التجديد في السياسة من منطلقات تراثية يؤكد على أن رعونة الاستبداد ومطلق التصرف السياسي المتكئ على نص ديني أو جهد تفسيري أو تأويلي تراثي، كلها تسهم في تفكيك النص التراث السياسي ليكون عونا في فهم التواصل الممارساتي بلغة جديدة وهيكلة معاصرة ومنطلقات معرفية متجددة، تبرر للحاكم وتخضع له وتتجنب منازلته على هيبته ولو بإنهاء وجود الدولة وتفكيكها وتفتيتها.

في هذا المنحى التفسيري نضع الإشكالية التالية:

ما هي الأسس التي أعطت للحاكم في التراث السياسي الإسلامي مكانة متقدمة على الدولة ومؤسساتها؟ وما الذي انسحب منها على الممارسة السياسية في حاضر العالم الإسلامي؟

وللإجابة تضع الدراسة المحاور التالية كآليات تفسيرية واقتراب من فهم ملابسات الإشكال وزواياه:

- الحاكم تراثيا: صناعة بشرية متفردة
- دولة الحاكم أم حاكم الدولة؟: سؤال في تشريع الاستبداد

- التجليات التراثية في الدولة الوطنية

على أن الدراسة تقترب من كثير من التفسير السياسي بوفق ما تتيحه النصوص التي تقترب من متغير (الحاكم/الدولة)، ذلك لأن تفاصيل ومواضيع التراث السياسي في الإسلام تتعدد وتتعقد وهو ما يستدعي هذا التوضيح والتنبيه.

المحور الأول: الحاكم تراثيا: صناعة بشرية متفردة

تتزايد الكثير من الأقوال والأفكار الباحثة في التراث السياسي لدى المسلمين التي تدعم فكرة أن الإسلام على ما جاء به من تشريع وتنظيم للحياة العامة، لم يكن ليقبل أو يوصي بسلطة سياسية مستبدة أو استبدادية أو شمولية، بل إنه ما يقال عن الاستبداد الشرقي وما يلحق بالإسلام من مظاهر السطوة والتجبر إنما هي أفكار لا ترقى أن تكون تجاوزا لسماحة وعدل وانتفاء لكل هذا عن حقيقة الإسلام. والحقيقة أن هذا الرأي صحيح في مجمله وتبريره، ولكن الممارسة السياسية التي عرفتها الأمة الإسلامية بعد لحظة الانقلاب الكبرى (معركة صفّين) أوجدت افتراقا حقيقيا بين قيم سياسية إسلامية تكرسها النصوص القرآنية والأحاديث والتجربة النبوية، وبالتالي فإن ما يكتب وينتقد من خلاله للتراث الإسلامي ، ليس هو حديث أو نقد للإسلام بل هو نقد وانتقاد وتقويم للممارسة السياسية التي تبناه المسملون على طول تاريخ حضارتهم، وربما قد يكون سبب هذا التخلف السياسي لدى المسلمين إنما مرده إلى تجاوز الكثير من مدركات (الشرعية والشريعة) كمحورين مركزيين في سداد الرأي والحكم، وعليه فالخطاب السياسي الذي تحمله الدراسات التي تعالج التراث السياسي إنما هي تناقش جهودا بشرية وليست تقوم شريعة سماوية سمحاء.[1]

إن هذا المدخل يضع النقاش في فهم أن القول والنص التفسيري لكل ما يتصل بالممارسة السياسية العربية الإسلامية إنما مرده إلى تجربة وخيارات بشرية، عبرت عن نفسها من خلال مصنفات فيها السليم وفيها السقيم، فيها الاستنارة وفيها الاستدبار وهذا منطلق التحليل وسبب منشئه في الدرس السياسي من خلال النص السياسي لدى المسلمين.

1 محمد المختار الشنقيطي، **الأزمة الدستورية في الحضارة الإسلامية: من الفتنة الكبرى إلى الربيع العربي**، ط1. الدوحة: منتدى العلاقات العربية الدولية، 2018 ، ص 188- 291 (بتصرف)

وفي بيان ما سبق نقف على قول للطرطوشي في كتابة (سراج الملوك) يدخلنا بنا إلى فهم هذه الإشكالية من خلال الوقوف على اجتهادات تناقش الحاكم من مكانته المتعالية والمحفوظة المهابة فيقول : (السلطان كالغيث الذي هو سقيا الله تعالى وبركات السماء وحياة الأرض ومن عليها)[1]، هي عبارة تحوي في تفاصيلها العميقة رغم قلة عبارتها، أهم فكرة تستند إليها الكثير مت نصوص التراث السياسي لدى المسلمين أكثر ما تعلق بها من السياسة الشرعية و الآداب السلطانية، التي تعطي لهذا الحاكم (السلطان) مهابة وتفضيلا لا يأخذه غيره ولا ينازعه فيه أحد. وهي توصيف إلى حالة من القداسة التي وضع فيها وبها الحاكم في مدونات وتصنيفات القدامى على أنها الرأي الأكثر تداولا وحضورا.

بل إن هذا المصنف يزيد في ذلك فيقول (اعلموا أن منزلة السلطان من الرعية بمنزلة الروح من الجسد، فإن صفت الروح من الكدر سرت إلى الجوارح سليمة، وسرت في جميع أجزاء الجسد، فأمن الجسد... واستقامت الجوارح والحواس...)[2] فهذا المقطع على ما فيه من تشبيه تراثي في مقابلة المدينة بالبدن أو الحاكم بالروح أو النار أو الفأس أو الليل والنهار أو غيرها، لا تنفك تعطي محورية مبالغا فيه للحاكم، ودفعا نحو خيارات انتقائه الموغلة في البحث الفقهي والتي تؤكد على ضرورة أن يرفع هذا المقام ويتجاوز الأبعاد الواقعية واليومية، وأن يكون تعبيرا عن كمال نفسي وجسدي وذهني لا يشترك في خصاله وأخلاقه وفضائله البشر أو العوام، يحمل كل المزايا والفضائل وتبعد عنه كل الرذائل والنواقص.

يقول الماوردي في كتابه (تسهيل النظر وتعجيل الظفر) تحت عنوان (الأخلاق المتقابلة في الملوك) بمعنى الأخلاق التي تظهر وتعاين من قبل العامة مباشرة، فيذكر (...أما الرهبة فتمنع خلاف ذوي العناد، وتحسم سعي أعل الفساد، حذرا من السطوة و إشفاقا في المؤاخذة، وذلك أقوى الأسباب في تهذيب المملكة)[3]. هذا ما يجعل من شخص الحاكم ذلك الرفيع والبعيد والفريد الذي يحمل في تكوينه الجسماني والنفسي والمؤسسي كل صفات الرفعة والبعد عن أخلاق وممارسات العامة، بل إن الدولة ومؤسساته (على فرض وجودها بمفهومها المعاصر) لا ترقى إلى تلك الأخلاق والطباع السلطانية. بل وقد وصل بمن ألف ما يعرف بفن الآداب السلطانية أن قال (أولى الأمور بأخلاق الملك، إن أمكنه التفرد بالماء والهواء، ألا يشرك فيهما أحدا، فإن البهاء والعز والأبهة في التفرد)[4]

1 أبو بكر الطرطوشي، **سراج الملوك**. القاهرة: المطلعة المصرية ، 1389هـ ، ص 48

2 نفس المرجع ، ص 49-50

3 أبو الحسن الماوردي، **كتاب تسهيل النظر وتعجيل الظفر: في أخلاق الملك وسياسة الملك**، مرجع سابق الذكر، ص 181

4 الجاحظ، **كتاب التاج في أخلاق الملوك**، ط1. القاهرة: المطبعة الأميرية، 1914 ، ص 55

ففي هذا التوصيف وهذه التعلية وتركيز التعالي (المشروع) في كثير من تراثنا السياسي، لا يترك مجالا إلى القول بأن مقاربة الحاكم أو السلطان بمكانة (الإله) لم تعد بعيدة، بل لقد وصلت في كثير من النصوص بتعابير تورية وتضمين، وهذا ما وقف عنده مثلا على عبدالرازق عندما يقول (... إذا رجعت إلى كثير مما ألف العلماء، خصوصا بعد القرن الخامس الهجري وجدتهم إذا ذكروا في أول كتبهم أحد الملوك أو السلاطين رفعوه فقو صف البشر ووضعوه غير بعيد عن مقام العزة الإلهية) فالله تعالى (هو الذي يختار الخليفة ويسوق إليه الخلافة) والسلطان هو ظله في الأرض.[1] على أن النصوص التي تقوي هذا الحضور وتزيد من تمدده ليست نموذجا مطلقا في التارث السياسي، ولكنها تبقى حاضرة ماثلة للباحث والمتابع والممارس من جهة أخرى(*).

فالسلطان أو الحاكم في الدولة الإسلامية –ما بعد الخلافة الراشدة– هو من طينة خاصة، تختلف عن سائر الناس، لا يدين بشخصه أو ملكه أحد، لا يخاف الموت ويتحداه بثبات، يتربع على رأس كل المراتب ويتحكم فيها من دون أن يتحكم فيه، هو فريد من نوعه يتموقع خارج(الأسماء) وخارج (أخلاق العامة) ... وهو أيضا الرقيب على كل ما ظهر وخفي في مملكته إذ العلم بكل شيء من صفاته والخوف من عمله الشامل هو الصفة العامة.[2]

إن ما يتصل بكل هذا التوصيف والتعلية في المقام والمكانة للحاكم ليس فقط بغية إبراز جماليات أخلاقيات تفتتن بها العامة في ممارسة الحاكم، أو هي آليات أخلقة وتفرد تصنعها التآليف بغية أن يكون له مقام بعيد الوصول والحصول، بل إن الغرض السياسي المضمر في كثير من هذه التفاصيل هو أن يكون الإبقاء و الاحتفاظ وإبراز الهيبة آلية للإبقاء على "جانب الشر" في "المقام السلطاني" بهدف "تحصين السلطة" من "أطماع الرعية" وردع الخارجين عنها.[3]

هذه الحالة التي تزخر بها نصوص التراث من قدرة على مزج بين الواقع والمجاز في النص السياسي، وما ارتبط فيها بالحاكم (الإله) الذي يرفع إلى درجة من اليقينية النهائية في الحكمة والمقدرة والتدبير والتبصر، يأتي تبعا لها أن

---

1 على عبد الرازق ، **الإسلام وأصول الحكم**. بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2000، ص 118

* تخلف الكثير من الدراسات والأفكار حول سلامة هذا الإلحاق و التجني على التراث واعتبار أن هذه الفكرة تأتي من الحضارات التقليدية وبالأخص الأسيوية منها (الشرقية) التي أخذت عنها الحضارة الإسلامية، فهي بذلك ليست سوى حالة تلاقح وليست حالة أصيلة في الفكر السياسي الإسلامي.

2 عز الدين العلام، **الآداب السلطانية: دراسة في بنية وثوابت الخطاب السياسي**، ط1.الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2006، ص 123

3 هاني عبادي محمد سيف المغلس، **الطاعة السياسية في الفكر الإسلامي: النص والاجتهاد والممارسة**، ط1. فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، 2014 ، ص 353

تتحول الدولة بمفهومها العام إلى حالة تتماثل فيها مقامات السلطان مع خيارات ومقدرات ومصالح الدولة، وهذا ما يحيل بالمناقشة إلى معرفة كيف هي دولة "المقام السلطاني الفريد".

المحور الثاني: دولة الحاكم أم حاكم الدولة؟: سؤال في تشريع الاستبداد

تعد اللحظة التاريخية التي انقلب فيها الحكم من "الخلافة" إلى "الملك" واستمرار هذا الوضعية إلى زمن المتأخرين، منطلقا في فهم التحول الذي تبعه في موقع الحاكم ووظيفته في حضور الدولة ووظائفها، وهو ما أنتج انقساما في قراءة التراث في حقيقة موضع الحاكم/السلطان في علاقته بالدولة وأطرها العامة، بين مفهوم الخليفة ومفهوم المتغلب وحتى مفهوم الخروج من جهة أخرى، فكل هذه الآراء وغيرها حاولت أن توضح الرابط السياسي الذي يتبناه الحاكم في ممارساته داخل حيز الدولة.

الدولة المفهوم العميق و المتجذر تاريخيا يجد له الكثير من الصور والتشكل في تاريخ الأمم،وتأتي الحضارة الإسلامية وما حمله التراث السياسي من أدبيات وكتابات وتنظير سياسي، تحاول أن تجعل منها ذلك الفهم الأعم والأقدر على أن يحفظ مقام الحاكم وحفظ بيضة الدين ويحمي مصلحة الرعية وينظم حياتها. غير أن هناك قراءات عديدة حاولت أن تفهم العلاقة الحقيقة بين مفهوم"الدولة" ومفهوم "الحاكم" في مصنفات التراث، فهل تحمل تلك الشخصية التي كثرت حولها التفاصيل الخلقية والأخلاقية والتفرد والعلو السياسي والاجتماعي كل التملك والاستئثار التام بالدولة وأطرها؟ أم أنه حاكم يخدم الرعية والدولة ويؤطرها بمؤسساته وملحقاته التنظيمية والسياسية؟

في البحث عن الإطار الذي يؤطر الحاكم في دولته ويوضح الصورة الكاملة والقريبة منها، يكون تخصيص مجموعة من المعايير والعلامات التي تُفصل فيها وتُبينها بما يستوجبه التفصيل والتفسير. هنا يذكر الباحث عز الدين لعلام قولا مهما جاء فيه : (.... مجموعة من من الصور والحالات والأشكال و القواعد والأوضاع المعبرة التي تجعل من السلطان الكائن الأول في ممكلته (دولته) مطلقا ومفردا في سلطته إلى حد يصبح قريبا من تلك الصورة التي رسمها (هيغل) أو (مونتيسكيو) لـ (المستبد الشرقي))[1]

وعليه إن المرَاسِم والمراتبية السلطانية، والتي تتجلى في ذلك النقاش العام حول المِلك والمَلك، عن الأمر والحضور الملكي في علاقته بالمجتمع السياسي الإسلامي، الذي يمثل ساحة النفوذ والأمر والسلطة. و ما يترتب عن هذه المراسم يستقيم في المجال الملكي بما يجب أن يخدمه، إذ أن ما لا يخدمه ولا يحقق له الحضور الملكي فهو غير

1 عزالدين العلام، **المرجع السابق الذكر**، ص 122

مقبول وغير مذكور. لأن هذه المراسم والمراتب والتقسيمات التي يفرضها المقام السلطاني، هي امتدادات يتمظهر بواسطتها الأمر الملكي، بمعنى أنه يفكر في تجلياتها وتجليات الفعل الملكي، فما يرتبط بالخاصة والمجلس والعامة من ظهور وتفقد، لا يهدف في أصله إلى مباشرة و تدبير الشأن العام سياسيا واقتصاديا وأمنيا، إنما يهدف إلى تكريس نفوذ وتوسع المجال السلطاني في كل المجالات والإمتدادات الأفقية والعمودية للدولة. بمعنى أن "الدور الحقيقي لهذه المراسم هو حفظ الحكم وحفظ موقع الحاكم من خلال أبهة وقوانين وبروتوكولات تعامل، تبدأ وتنتهي إلى نقطة مركزية هي المجال الملكي".[1]

إن هذا الحاكم الذي يضع الدولة بكل مقدراتها ومساحتها وحضورها والذي يجعل من جميع أعوانه، الأقربين والأبعدين مجرد أدوات تنفيذ ما يراه، وامتداد ليده الطولى.[2] إنما يسعى إلى أن يكون التماهي الذي يصنعه لنفسه (دولة الحاكم وحاكم الدولة) قائما في الذهن والممارسة لدى الرعية والأعوان. وما يستند إليه الحاكم في كل هذا التماثل والتشابك الممارساتي والديني، ويصوغه فقهاء السلطان وكتب السياسة الشرعية والآداب السلطانية إلى أن حفظ مصالح الدين والدينا وحفظ دماء المسلمين وهو ما أكسبه مطية شرعية للتحكم والتفرد والتمايز عن الرعية وتماثل مع بقاء الدولة وديمومتها.[3]

إن موقع السلطان في تراثنا السياسي إنما هو مسؤولية عظمى في إقامة الدنيا وحراسة الدين، وبذلك فلا يليق أن يُنصب في هذا الموقع إلا من هو قادر وكفء على حمل تبعاتها، وفي هذا ما يدفع إلى فهم أن السلطة في وضعيات ممارستها وبصلتها بالرعية إنما تتجلى في أربعة صور :

- حالة افتقار الرعية لسلطانها وذلك من خلال ربط متطلبات حاجات الأفراد بما تجود به السلطة وتحققه وهي فقط القادرة والموكلة لها ذلك، وبذلك يثقل ويصعب إدارة هذا الشأن بسهولة. وهو ما يذكره ابن الأزرق بما يصور أهميته وطبيعة وظيفته المركزية في الدولة فيقول: (من قام من الملوك بالعدل والحق، ملك سرائر رعاياه، ومن قام فيهم بالجور و القهر، لم يملك إلا الأجساد، ولم ير إلا المتصنع، والقلوب عليه مختلفة، فإن السرائر تطلب من يمكلها بالإحسان)[4]؛

1 – كمال عبد اللطيف ، **في الاستبداد ، في الاستبداد:بحث في التراث السياسي الإسلامي**،ط 1. بيروت: منتدى المعارف، 2011، ص 235-236

2 عزالدين العلام، **المرجع السابق الذكر**، ص 176

3 أحمد سالم، **جدل السياسة والدين**، ط1 . بيروت: الشبكة العربي للأبحاث والنشر، 2015 ، ص 105

4 ابن الأزرق، **بدائع السلك في طبائع الملك** ، ج1، ط1 .القاهرة: دار السلام، 2008 ، ص 204

- حالة الحاجة إلى الرعاية السلطانية وذلك من خلال أن السلطة هي من تؤتمن على أمانة حفظ الرعية و خدمتها، وبالتالي فالمهم جسيمة وغير ممكنة لأي كان؛
- حالة قوة السلطان أمام رعيته، فتصوير حالة الغبن والخسران التي فيها الحاكم إنما هي خلق صورة توضح الموقع المهم والأساسي للحاكم؛
- حالة صعوبة التنبؤ بالسلوك السلطاني إنما يراد لها أن تبرر الفعل والقول السلطاني الناتج عن صعوبة الموقع وأهميته. [1]

فهذه الصور توضح أن الغبن والخسران الذين يتحملهما الحاكم، إنما هي حالة التبرير والترهيب الضمني من موقع السلطة، وبالتالي الحفاظ على السلطة لصاحبها من دون منازع.

إن الخيار الذي ذهب معه الحاكم في تراثنا السياسي أن جعل من نفسه هو الدولة والدولة هي شخصه من رغبات وخطط (دينية ودنيوية) كما يراه، ومزاج سلطاني يحكم الدولة ويضعها في رواق الاستبداد والشمول، وفي كل هذا ربط لمصير الدولة بمصير الحاكم وإتباع له سواء في الصلاح أو الفساد

المحور الثالث: التجليات التراثية في الدولة الوطنية

يقول محمد عبده: (إنما ينهض بالشرق مستبد عادل: هل يعدم الشرق كله مستبدا من أهله، عادلا في قومه، يتمكن به العدل أن يصنع في خمس عشرة سنة ما لايصنع العقل وحده في خمسة عشر قرنا)[2] هذه المفهوم الذي انقسمت حوله الآراء والأفكار والتحليلات والمواقف، لم يكن ليجد له موقعا في واقعنا السياسي الحديث لو لم يكن الثقل التراثي ماثلا في التفسير والتفصيل، ولو لم يكن هناك استحضار هذا الموروث السياسي (بشقه الفقه السياسي المهمش للفكر السياسي) لما وجدنا هذه المفارقات في الغول في فعل مستمر يضع الحاكم مهما كانت خطاياه وتصرفاته فوق النقد والمعارضة، بل إن مقابلة العقل بالعدل يجد لها مبرر أن المبتغى من إقامة السلطة (الحاكم مرتبط بقدرته على تحقيق العدل كفضيلة أخلاقية، ولا يبحث المتابع ولا الرعية في شرعيته أو مدى قدرته وأهليته، وكل هذا توكيد مستمر على أن الحمولة التراثية للحاكم الفريد لا تزال تسعى وتتمدد في واقعنا السياسي اليوم.

في هذا الحضور المكثف والاتكاء على تأصيلات فقهية سياسية، تراعي موقع الحاكم واستمرارية حضوره في المشهد والممارسة السياسية تاريخيا وحاليا، وهو ما سبق ذكره من أن ما المنظومة المعرفية السياسية العربية(الإسلامية)

1 عز الدين العلام، مرجع سابق الذكر، ص 187

2 محمد جابر الأنصاري، **العرب والسياسة أين الخلل :جذر العطل العميق**، ط1. بيروت: دار الساقي، 1998، ص 23

انطوت على بعد سياسي مهم، تمثل في تكريس صورة (السلطة فوق البشرية) للحاكم من خلال الأدب السلطاني والفقه السياسي و الشعر السياسي وتعززت الصورة عبر التاريخ بأنماط تظم حكم نسخت من تجارب موازية في إضفاء (فوق البشرية) على السلطة[1] ، وعليه فإن ما اتصل بواقع العالم الإسلامي اليوم من حضور على المستوى السياسي لكل مظاهر (التعلية والتفرد) السلطوي للحاكم أو لمؤسسة الرئاسة أو للبلاط الملكي إنما هي تجارب تتراكم في الخبرة السياسية لدينا، ما يجعل التفسير اليوم متجها إلى أن الواقع انعكاس لتراث منهدم بسياقات حديثة ومعاصرة.

فمثلا ما الذي طرأ على النظام السياسي من تغير؟ أليس الحاكم هو صاحب الكلمة العليا؟ واستمر في سير التاريخ إلى الحقبة المعاصرة لترى (أن الرئيس هو رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة ورئيس للعديد من اللجان والوحدات التنظيمية داخل الدولة.)[2]، ألم تعطي الممارسة السياسية اليوم لهذا الحاكم المدني أو العسكري على السواء تلك المهابة التي تسطير عليها الصورة التاريخية للحاكم على ذهنية الحاكم العربي اليوم، لكل ما في هذه الصورة من هيبة ونفوذ لم تعد المجتمعات المعاصرة تحتملها.[3]

وعلى قول "عبد الله العروي": (بما أن الملكية تفصل المالك عن المملوك، فإن ما يميز السلطنة (الخطاب السلطاني) هو فصم عام : بين الدولة والمجتمع الانتاجي، بين الملك والرعية، بين الأمر و القانون، بين السلطان والقرآن، بين الفرد الكامل والفرد العادي...إلخ وقد يصل الفصم إلى حد التعارض الواضح كالاختلاف في الجنس واللون واللغة)[4]. هذا القول يوضح أن الحضور القائم اليوم للتراث السلطاني والأحكام السلطانية في ممارسة الحاكم (على اختلاف تسميته)(*) مهاما دستورية تتمثل في الدور التنفيذي والعسكري والأمني والرعاية المطلقة لكل جوانب الحياة اليومية، وفي هذا محاولة لأن يكون هذا الحاكم قادرا على أن يخلق منطقه المعزولة عن المتناول العام والإمكان من إدراك أبعاد القدرة الذهنية والمعرفية والجسمانية في ممارستها، فتعدد الأشكال و الأقطاب والمهام يوهم الأطراف القريبة والبعيدة من رعية وخاصة أن الإمكان الذي يحوزه لا تستطيع أن تأخذ به أو تقوم به بقية أفراد الشعب.

---

1 وليد عبد الحي وآخرون، **الإنفجار العربي الكبير في الأبعاد الثقافية و السياسية**، ط1. الدوحة/ المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسيات، 2012 ، ص 154

2 إمام عبد الفتاح إمام، **الطاغية: دراسة فلسفية لصور الاستبداد السياسي**، ط1. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1994، ص 185

3 وليد عبد الحي وآخرون، **المرجع السابق الذكر**، ص 166

4 عبد الله العروي، **مفهوم الدولة**، ط10. الدرا البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2014، 145

* يذكر الدكتور وليد عبد الحي إحصاء عاما لهذه الصفات في الوطن العربي اليوم (قبل الربيع العربي) (الملك 3/ الرئيس 9/ الأمير 4 / القائد 1/ خادم الحرمين 1/ السلطان 1)

بل أكثر من ذلك فإن ما ذكره (العروي) عن آلية "الفصم" فهي تضع الرغبة السلطوية في مقابل الرغبة الجماهيرية التي لا يرى لها أهمية ولا دورا في إحداث الإصلاح أو الوصول إلى حالة تجاوز موقع السلطة أو مؤسستها، وبالتالي فمفهوم المرتبة السلطانية التي ركزت عليها الآداب والأحكام السلطانية وما يترتب عنها من (مجلس سلطاني/ظهور سلطاني/ صحبة السلطان/ عمل السلطان/ الرعية)* كل هذه الأوضاع والتأسيسات لا تزال ماسكة بمنهجية وتراكمية العملية السياسية اليوم، فكثرة المراسم والبروتوكولات الرسمية وتعدد أوجه الحضور وفق منطق وآليات العلاقات العامة ترتبط جذورها التاريخية بهذه الأقوال والتنظيرات التراثية السياسية لدى المسملين.

ومن صور الاستحضار الدائم لمنهج التراث السياسي في الحفاظ على الحاكم وعلى قداسة موقعه اليوم، مرجعه في ذلك أيضا إلى أن الرضى "بالحاكم المتغلب" في بعض الأحيان يكون وفق منطق مصلحة استقرار الأحوال الاجتماعية والاقتصادية، فلو استطاع المتغلب تحقيق الاستقرار و الأمن... وهو المرجو من رأس النظام السياسي.[1] فواقع اليوم يربط أيضا في مفرداته السياسية وممارسته الاستبدادية أن بقاء الدولة وحفظ أمنها وكرامتها مرتبط بحفز موقع الحاكم والاحتماء بفكره وسياساته وبرامجه وفطنته وحسن تدبيره، وأن السعي إلى معارضته أو الخروج عنه هو إضرار بمصالح الدولة العليا وتهديد للأمن والاستقرار الوطني، بل إنه قد يكون سببا في فناء الدولة تماما. وهذا في مجمله تبرير سلطاني تراثي يحضر في الدرس السياسي الواقعي اليوم.

ولا ينقص هذا التفصيل إلا أن نستعيد أن الدولة التقليدية في المصنفات التراثية السياسية عندنا لم تلغ البعد القبلي والطائفي في حفظ شوطة الدولة وتمكين مركز الحاكم، فلم يتأسس في تاريخ العرب فكر سياسي موضوعي يتجاوز ذاتية القبيلة والعشيرة ويتخطى ذوات المتنافسين على السلطة.[2] فكيان الدولة منذ قيامها كان عبارة عن عن اتحاد مرن بين قبائلها وزعماء هذه القبائل[3]. هذا التاريخ القبلي وسيطرته على الأمة الإسلامية والعربية على السواء لم ينته ولم يتم تجاوزه بل إن منطق(القبيلة) سيبقى حاضرا وماثلا ومتعايشا معه في هرم السلطة وفي مكانة الحاكم، فتولية الحاكم واستقرار حكمه ودوامه واستمراره، لا يزال منسجما مع فاعلية البعد القبلي في الدولة والمجتمع، ولك أن ترى الدول التي نشأت قبليا والدول ترعى مصالحها جهويا والدول التي تحتمي بقبائلها وكل ذلك حماية لدولة الحاكم.

---

* للزيادة في فهم هذه المراتب والعلاقات السلطانية يمكن الرجوع إلى : عز الدين العلام : **الآداب السلطانية**، المرجع السابق الذكر، ص 153 وما بعدها

1 أحمد سالم ، **المرجع السابق الذكر**، ص 108

2 محمد جابر الإنصاري، **المرجع السابق الذكر**، ص 186

3 محمد جابر الأنصاري، **التأزم السياسي وسوسيولوجيا الإسلام:مكونات الحالة المزمنة**، ط2. بيروت : دار الساقي، 1999، ص 90

إن هذه بعض من مؤشرات التحليل التي حاولت استيعاب ثقل التراث وحضوره في مكانة الحاكم اليوم، هذا الأخير الذي لا ينقصه في تمثلات هذا التراث إلا أن يكون صاحب الزمان والمكان.

الخاتمة

تنتهي الدراسة إلى أن الفعل السلطاني وما عرفه من أبهة ومكانة ورفعة في مصنفات التراث السياسي، وما حمله معه من قدرة على تبرير المكتسبات التاريخية والواقعية، التي حملت في طياتها الفعل الديني والدنيوي ومقام الأبوة والإمامة، وما أضافته للحاكم من خصال وملكات وقدرات على الاستيعاب والإدراك الواسع، وتمكن في الفهم والقيادة والإدارة، بل ورفعه إلى مقام الألوهية في بعض الآراء، جعل من الحاكم في تراثنا السياسي مفرد في تكوينه وفعله ومبعثه وخامة لا تشابهها الناس ولا الأفراد.

كل هذا التأصيل و التأسيس التاريخي بقي حاضرا ومتحركا في واقعنا اليوم، مع تبدل وتغير في الزمن والمكتسبات والمقدرات، إلا أنها حافظت على ذلك الرابط في أهمية الموقع المركزي (للحاكم) ليس لأنه أداة لحفظ الدين وسياسة الدنيا، أو لأنه وجوب لحفظ جماعة المسلمين وبقائه، بل إن كل هذا الارتفاع وفي أحيان أخرى المبالغة في زيادة أبهة ورفعة مكانته، إنما هو زيادة في تمكين للفعل الإستبدادي الذي تصنعه هذه الصور وتدعمه هذه الآراء، وتجعل منه قادرا على تطويع الجميع وترهيب الجميع، وقدرة على تقريب المبعد وترغيب الخاصة، إنها منهجية تضيف للفعل السياسي اليوم حمولة أضخم في مسارات الاستبداد والطغيان وتزيد من الفعل السلطاني المتجاوز لكل الأطر و المؤسسات والمحتكم لرغبة فردية أو إرادة إلهية كما تزعم آراء أصحاب البلاط وخدمه قديما وحديثا.

قائمة المراجع

1. ابن الأزرق، **بدائع السلك في طبائع الملك** ، ج1، ط1 .القاهرة: دار السلام، 2008
2. أبو الحسن الماوردي، **كتاب تسهيل النظر وتعجيل الظفر: في أخلاق الملك وسياسة الملك** ،ط1. بيروت: دار النهضة العربية، 1982
3. أبو بكر الطرطوشي، **سراج الملوك**. القاهرة: المطلعة المصرية ، 1389هـ
4. أحمد سالم، **جدل السياسة والدين**، ط1 . بيروت: الشبكة العربي للأبحاث والنشر، 2015
5. إمام عبد الفتاح إمام، **الطاغية: دراسة فلسفية لصور الاستبداد السياسي**، ط1. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1994

6. الجاحظ، **كتاب التاج في أخلاق الملوك**، ط1. القاهرة: المطبعة الأميرية، 1914

7. عبد الله العروي،**مفهوم الدولة**، ط10.درا البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2014

8. عز الدين العلام، **الآداب السلطانية: دراسة في بنية وثوابت الخطاب السياسي**، ط1.الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2006

9. على عبد الرازق ، **الإسلام وأصول الحكم**. بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2000

10. كمال عبد اللطيف ، **في الاستبداد ، في الاستبداد:بحث في التراث السياسي الإسلامي**،ط 1. بيروت: منتدى المعارف، 2011

11. محمد المختار الشنقيطي، **الأزمة الدستورية في الحضارة الإسلامية: من الفتنة الكبرى إلى الربيع العربي**، ط1. الدوحة: منتدى العلاقات العربية الدولية، 2018

12. محمد جابر الأنصاري، **التأزم السياسي وسوسيولوجيا الإسلام:مكونات الحالة المزمنة**، ط2. بيروت : دار الساقي، 1999

13. محمد جابر الأنصاري، **العرب والسياسة أين الخلل :جذر العطل العميق**، ط1. بيروت: دار الساقي، 1998

14. هاني عبادي محمد سيف المغلس، **الطاعة السياسية في الفكر الإسلامي: النص والاجتهاد والممارسة**، ط1. فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، 2014

15. وليد عبد الحي وآخرون، **الإنفجار العربي الكبير في الأبعاد الثقافية و السياسية**، ط1. الدوحة/ المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسيات، 2012